لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث مع حدوث البدن او قبله فقال بعضهم تحدث معه لقوله تعالى بعد تعداد اطوار البدن
ثم انشأناه خلقا آخر والمراد بهذا الانشاء افاضة النفس على البدن وقال بعضهم بل قبله لقوله عليه الصلوة والسلام
خلق الله الارواح قبل الاجسام بالفي عام وغاية هذه الادلة الظن دون اليقين الذي هو المطلوب اما الآية فلجواز
ان يراد بقوله تعالى انشأناه جعل النفس متعلقة به وانما يلزم من ذلك حدوث تعلقها لا حدوث ذاتها واما الحديث
فلانه خبر واحد فيعارضه الآية وهي مقطوعة المتن مظنونة الدلالة والحديث بالعكس فلكل رجحان من وجه فيتقاومان
هذا كما ذكرنا واما الحكماء فانهم قد اختلفوا في حدوثها فقال ارسطو ومن تبعه ومنعه من قبله وقالوا بقدمها احتج
ارسطو بانها لو وجدت قبل فاما ان تكون قبل التعلق بالبدن متعددة متمايزة اولا فان كانت متمايزة فتمايزها وتعينها
اما بذاتها او بلوازمها فان كان بذاتها او بلوازمها فيكون كل نفس من النفوس البشرية نوعا منحصرا في الشخص الواحد
فيلزم اختلاف كل نفس بالحقيقة وانه باطل اذ لو لم نقل بان كلها متماثلة فلا اقل من ان يوجد فيما بين الجميع نفسان
متماثلتان وان كان تمايزها لا بذاتها وانما كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم من ان تعدد افراد النوع الواحد معلل بالعلل
والاعراض المكتنفة ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر ويلزم التناسخ اي انتقالها من بدن
الى آخر وهو مستحيل وان لم يكن قبل التعلق متمايزة بل كانت واحدة فبعد التعلق ان بقيت على وحدتها كانت كل نفس
هي بعينها نفس عمرو فيلزم ان يشترك في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والالم وسائر الصفات وانه باطل
بالضرورة وان لم تبق كما كانت بل تكثرت فلزم التجزي والانقسام ولا يتصور هو الا فيما له مقدار وحجم فلا تكون
مجردة بل مادية وايضا فقد عدمت بتلك التجزي والانقسام تلك الهوية الواحدة القديمة وحصلت هويتان حادثتان
ويلزم المطلوب وهو ان النفوس المتعلقة بالابدان حادثة احتج الخصم على قدمها بوجوه ثلثة الاول ان كل حادث
له مادة فلو كانت النفس حادثة كانت مادية لا مجردة قلنا بعد تسليم الملازمة تلك المادة التي تستلزمها الحدوث
اعم من مادة يحل فيها الحادث او يتعلق بها والمتعلق بها ههنا يجوز ان يكون مجردة الثاني لو لم تكن الناطقة
ازلية لم تكن ابدية ايضا والتالي باطل اتفاقا واما الملازمة فلانها اذا كانت حادثة تزول وجودها لان كل كائن
فاسد والجواب المنع ومنع القضية المذكورة ان كل حادث فهو [illegible] قابل العدم وليس يلزم منه طريانه عليه
لجواز ان يمتنع عدمه لغيره ابدا الثالث يلزم عدم تناهي الابدان والصواب عدم تناهي النفوس وذلك لانها
اذا كانت حادثة كان حدوثها بحدوث الابدان التي هي شرط فيضانها من المبدا القديم والابدان غير متناهية
لاستنادها الى اقتضاء الادوار الفلكية التي لا تتناهى فتكون النفوس البشرية غير متناهية ايضا لكن لا يستحيل
عدم تناهي الابدان والادوار لتعاقبها بخلاف النفوس فانها باقية بعد المفارقة فيلزم اجتماع امور
موجودة غير متناهية وهو محال بالتطبيق والجواب شرط امتناع الترتيب الطبيعي او الوضعي كما مر والنفوس

الناطقة

الناطقة
وان كانت موجودة مجتمعة الا انها غير مرتبة فيجوز لا تناهيها تنبيه قال ارسطو كل حادث له بد له من استناد
الى المبدا القديم الواجب ومن شرط حادث فقوله دفعا للدور والتسلسل تعليل لما هو المقدر في الكلام واما
الاحتياج الى الشرط فلئلا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة فحدوث النفس من المبدا المفيض شرط وهو حدوث
البدن لانه القابل المستعد لقبولها وتصرفها فاذا حدث البدن فاض عليه نفس من المبدا الفياض ضرورة
عموم الفيض ووجود القابل المستعد وبه ابطل التناسخ حيث قال ان صح التناسخ فاذا حدث بدن تعلق به نفس
متناسخة فاض عليه نفس اخرى حدثت الآن لما ذكر من حصول العلة المؤثرة بشرطها لا محالة فيكون للبدن الواحد
نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل احد يجد ان نفسه واحدة واعلم ان هذا الذي ذكره ارسطو في حدوث النفس
وبطلان التناسخ دقيق وصحيح فانه بين حدوث النفس بلزوم التناسخ على تقدير قدمها وابطاله ثم بين بطلان التناسخ
بحدوث وانما يصح له ذلك لو بين احدهما بطريق آخر مثل ما يقال في ابطال التناسخ انه يلزم تذكرها لاحوالها في البدن
الآخر او باستعداد الابدان للنفوس وتكونها اي حدوث النفوس على وتيرة واحدة فانه كلما استعد بدن حدثت
نفس بخلاف مفارقة النفوس مع حدوث الابدان اذ قد يتفق وباء اي فساد هواء او جائحة اي حادثة مستاصلة
كالطوفان او قتل عام يهلك فيها من النفوس دفعة ما يعلم بالضرورة انه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف العادة
ذلك المبلغ من الابدان كما نقل من انه وقع حرب في [illegible] يوم فقتل في يوم واحد مائتا الف من الجانبين
ومن المعلوم انه لم يحدث في ذلك اليوم ابدان بهذا العدد في جوانب ليتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن ابدانها
فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ لزم تعطل بعضها الى ان يحدث بدن يتعلق به وليس شيء منها اي من هذين
الطريقين الآخرين يصلح للتعويل اذ لا نسلم لزوم التذكر لاحوالها في البدن السابق لجواز كونه مشروطا بالتعلق
على انه قد نقل عن بعضهم انه قال اني لاتذكر كوني في صورة الجمل ولا نسلم ان عدد ابدان الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحر
والبر لا يساوي عدد تلك النفوس المفارقة وعلى اصل الدليل الذي ابطل به التناسخ اعني اضا [illegible]
مانعها لكن من الاصول على ما ذكرتم فلا نعيدها حذرا من الاطناب مثل ان يقال لا نسلم ان كل حادث له بد له من شرط
حادث لان الفاعل المختار له ان يخصص الحوادث باوقاتها من غير ان يكون هناك داع وليس هذا مستلزما
للتخلف عن العلة المستلزمة سلمناه لكن لا نسلم ان شرط حدوث النفس هو البدن ولم لا يجوز ان يكون له شرط غيره سلمناه
لكن لا نسلم اذا حدث بدن وجب ان يفيض عليه نفس انما يجب ذلك اذا لم يتعلق به نفس متناسخة وقد يقال اراد
باصل الدليل ما ذكره ارسطو على حدوث النفس فانه اصل الدليل على ابطال التناسخ فيعترض عليه بانا لا نسلم ان علة
التمايز اما بالذات او غيرها لان التمايز امر عدمي فلا يحتاج الى علة ولا نسلم تماثل النفوس كلها فلم لا تكون نفسان
والاستعداد [illegible] لا نسلم ان تمايز افراد نوع واحد انما يكون بالقابل وما تقدم في بيانه قد ظهر لك ما هنالك

Copyright © King Saud University